العرب
السبت 2020/09/05
السنة 43 العدد 11811

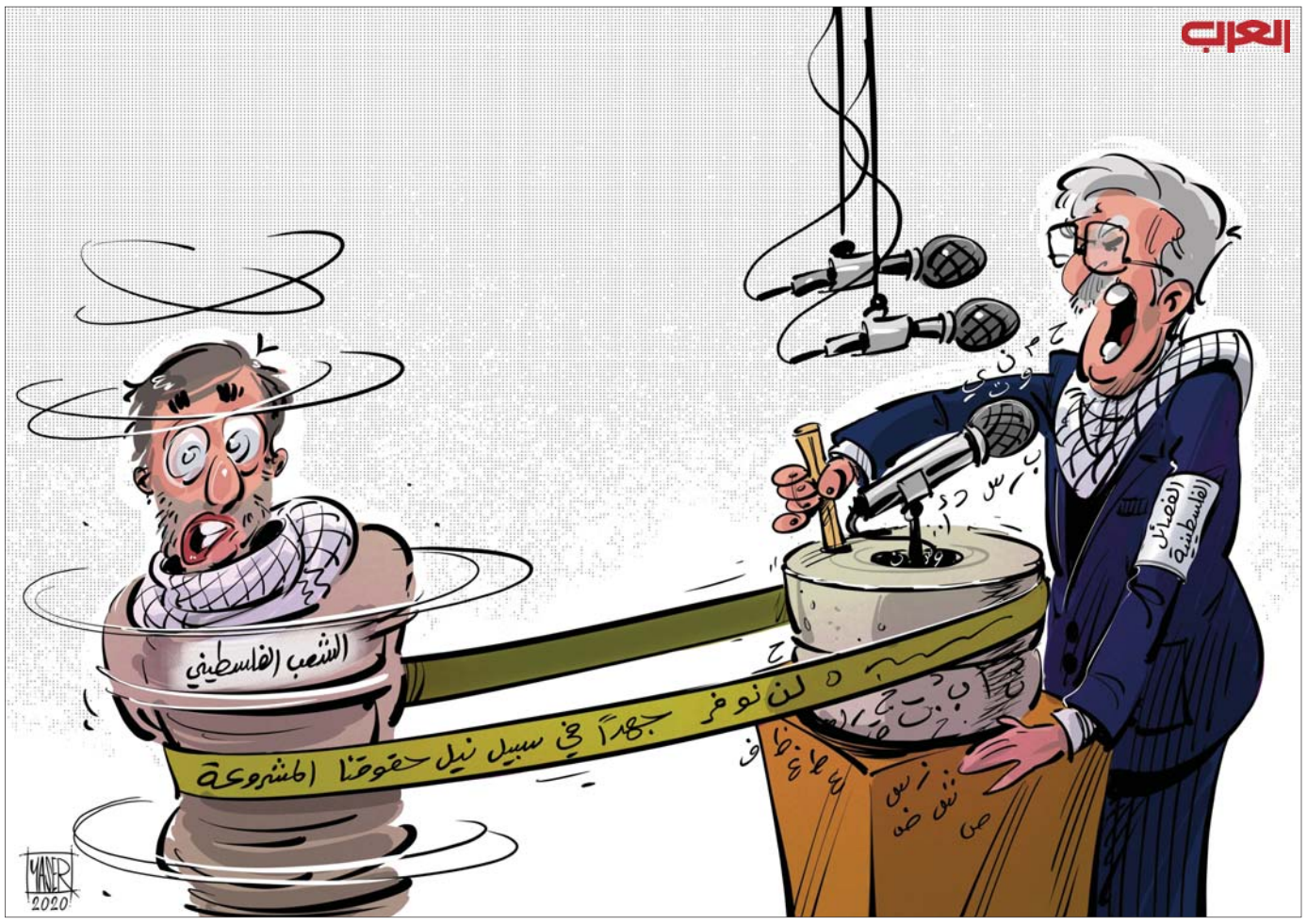

اجتماع الفصائل الفلسطينية: مرافعات لطلب البراءة

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

أغلب الظن، أن الأجيال الفلسطينية في المستقبل عندما تنظر إلى الوراء سترى أن اجتماع الفصائل، الذي التأم عبر الدائرة التلفزيونية، يوم الثالث من سبتمبر 2020 كان الحلقة الأخيرة، من مسلسل خداع النفس وتطيير الوعود التي ليس وراءها عَزم، وأن المحتشدين من قادة الفصائل الفلسطينية، في قاعتين، واحدة في رام الله والأخرى في بيروت؛ إما جاؤوا لتلاوة مرافعات طلب البراءة، أو بيانات التبرّؤ ممّا فعله المتنفذون على الساحة الفلسطينية وأوقعوه في رأس شعبهم المظلوم.

بعد هذا الاجتماع، لم يبق وقت طويل على عودة الشعب الفلسطيني إلى حال اللاتشكل السياسي، مثلما كان عليه الحال في أيام اقتلاعه من أرضه سنة 1948. ويمكن أن يُحسب هذا الوقت، بمقياس أعمار البشر، والتركيز في هذه الحسبة على صحة رجل مريض، تجاوز سن الخامسة والثمانين، كان هو ومعه حركة حماس، الطرفين اللذين فعلا كل ما يستطيعان، لإيصال الشعب الفلسطيني ومعه كيانه السياسي، إلى هذه الحال البائسة، العاجزة عن أن تفتح أفقا أو أن تبني مؤسسة دستورية، أو أن تنعش أملا واحدا بسيطا، أو تفلح في طبابة أو تنمية، أو أن تؤسس لحياة اقتصادية، أو تأنس في نفسها القدرة على إصدار بطاقة تعريف نظامية، لمواطن فلسطيني يفتقدها، أو أن تسجل مولودا، بعد استعادة سجل المواليد من إسرائيل!

منذ العام 2007 الذي سبقته حالة فوضى وصدامات بين أصحاب الرؤى والأوهام، كانت المخاطر تزداد في كل يوم. وقد تحمل الشعب الفلسطيني كل ألوان العذاب والأذى، ودفع الثمن الغالي من دمه ومقدراته، وارتسمت في هذا السياق لوحة سوريالية: طرف يقول إنه يقاوم بالنيران، لكي يحرر القدس، انطلاقا من منصة اجتماعية مرهقة تكابد شظف العيش، وطرف آخر يساعد الاحتلال على كبح جماح تلك المقاومة، ويزعم أنه يحقق انتصارات سياسية. وعلى مستوى الرؤوس الكبيرة من الطرفين، لا ينقطع حبل المجاملات بينها، كأنما اتفقت جميعا على الوصول بالشعب الفلسطيني إلى هذا المآل، ثم يخلع كل منها إلى البلد الذي حصل على جنسيته وجواز سفره.

كان أحد التطورات الأخيرة، وهو الذي يمثله اتفاق الإمارات مع إسرائيل، بمثابة فرصة لإدخال هذا الحدث على خط السجالات في الإقليم. وبالطبع سيتطلب ذلك، جعل الاتفاق سابقة تطبيع ليس لها مثيل، كما لو أن الطيران الإسرائيلي، كان قبل اتفاق الإمارات، ينطلق بشكل عمودي إلى السماء فيصل إلى القمر، ثم يعرج منه إلى الهند، دون أن يمر عبر جوار عربي أو أجواء تركية. ومعلوم أن لكل طرف، الحق في أن يرى ما يشاء، كما أن للشعب الفلسطيني حق الرفض والاعتراض على أيّ اتفاقات تطبيعية، قبل التزام إسرائيل بمرجعيات عملية التسوية الطبيعية،

كان الخطابان اللذان ألقاهما عباس وهنية، أشبه بمرافعات لطلب البراءة، بعد نزاع لم يكن له لزوم، ونجم قبل أكثر من عشرين سنة، عن جهالة في السياسة وفي قراءة الواقع

وهذا موقف يكرره رئيس السلطة محمود عباس ولا تثريب عليه. لكن الذي جرى تقديمه للرأي العام الفلسطيني والعربي، هو محض صيغة مفتعلة تفترض أن المخاطر لم تكن قائمة قبل اتفاق التطبيع الإماراتي، وأن الانهيار جاء بسببه، وعلى هذا الأساس جاءت التخريجة التي يمكن أن يُدعى فيها الأمناء العامون للفصائل، إلى الاجتماع للمرة الأولى، مكتملين، عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة. وقد أريد للصيغة أن تستدعي خطرين لإسناد "الخطر" الذي جرى التركيز عليه، لكي يصبحا ثلاثة: "صفقة القرن، الضم، التطبيع". وأطرف ما في هذه الصيغة - لو جازت الإشارة إلى طرافة - أن صفقة القرن والضم يتداخلان في خطر واحد، بينما التطبيع ليس خطرا جديدا، يستدعي الفزع والحديث عن طعنات خنجر. فهو يتداخل مع واقع الجوار الفلسطيني، وكنا منذ سنوات طويلة نتعامل مع التطبيع باعتباره قائما، وقد أعيدت جامعة الدول العربية إلى مكانها الذي أخرجت منه، لكي يستأنف الفلسطينيون والعرب، شجب التطبيع من داخل مبنى في البلد الشقيق الذي فيه سفارة إسرائيلية.

لكن اللافت، أن هذه الأخطار الثلاثة التي جاءت في صيغة التنادي إلى مؤتمر المرافعات الفصائلية لطلب البراءة؛ ليس من بينها أيّ خطر أوقعه الفلسطينيون بأنفسهم. وكأنّ ليس هناك انقسام من صنع أيدينا، يلامس العار ويدمر المجتمع. وكأنّ ليس هناك تجويف متعمد للكيان الوطني الفلسطيني، الذي هو ذراع النضال السياسي، وضمانة العدل والمساواة بين المواطنين ووقف ظواهر الفساد والاستبداد. وكأنّ ليس هناك خنق لغزة استمر سنوات طويلة، وانبثقت عنه ظواهر الفقر المدقع وانتحار الشباب يوميا. وبالمجمل كأنّ لا إحباطَ شعبيًا ولا مجتمعَ معذبا تتسلى عليه طبقة سياسة مترفة. فالجماعة فاليوم، التي قدست التنسيق الأمني مع الاحتلال، وشرعنت الاستبداد والتعذيب في السجون، أصبحت حساسة، تستشعر الخطر من التطبيع، ولا علاقة لها بأيّ مصيبة وقعت على رأس شعبها.

في هذه الظروف الموبوءة، دعا عباس الى اجتماع عبر الدائرة التلفزيونية، وأعد خطابه العرمرم، وحاول أن يُلقي محاضرة في التاريخ أو عن وعد بلفور وخانته الصياغات التعبيرية، كأن يقول لن نكرر الخطأ ونخرج من بلادنا. ثم يستدرك ويقول أخرجونا، ولم نعرف هل هو يرى شعبه قد أخطأ وخرج، أم إن الصهيونية أجرمت وأخرجته اقتلاعا، وكذلك عندما زعم أن "صموده الأسطوري" هو الذي أثبت أن شعب فلسطين موحد، وأنه "دفع ثمنا غاليا" من أجل ذلك (وسقطت سهوا الإشارة إلى ثمن غالٍ دفعه أولاده).

فكلما كان يرتجل في خطابه، تفلت منه بالسليقة ألفاظ من جنس كلامه المعتاد في الغرف المغلقة، كقوله: عشرون شاحنة لغزة "نرسلها لهم، فهم يحتاجونها" كمن يتحدث عن شاحنات أرسلت إلى الصومال، وليس عن شاحنات أرسلت إلى وطنه تحمل دواء من حق شعبه.

الآخرون، ممّن لا يملكون من أمرهم شيئا، نطقوا بعبارات الرجاء، وقالوا إنهم مستعدون لمساعدة طرفي الخصومة على التوصل إلى وفاق. فلا أحد يملك أي جديد، ولا يعرف كيف يساعد، وليس لديه سوى الدعوة إلى تشكيل لجان تفحص ثم ترفع إلى منصة أخرى. فقد جُربت كل السبل، منها التوصل إلى اتفاقات تفصيلية، ممهورة بتوقيعات الفصائل فأداروا لها ظهورهم بمنطق المجد الموهوم.

كان الخطابان اللذان القاهما عباس وهنية، أشبه بمرافعات لطلب البراءة، بعد نزاع لم يكن له لزوم، إنفجر قبل أكثر من عشرين سنة، ونجم عن جهالة في السياسة وفي قراءة الواقع.

لم يعتذر أيّ منهما عن شيء، أما أغلب خطابات الفصائل، فكانت للتبرّؤ ممّا جرى ويجري، دون الاعتذار عن سلبيتها، ودون أن يأتي أحد على ذكر الأطر المضيّعة، سواء الدستورية في السلطة أو الديمقراطية في منظمة التحرير. بل لم يأت أحد على ذكر الصفة القانونية للاجتماع نفسه: على أي أساس جاء وانعقد؟ وهل يستند إلى حرف من أي نص دستوري أو مؤسسي؟ وهل أصبح عباس، الزاحف إلى سن التسعين، هو كل النظام السياسي وكل المؤسسات وكل المنصة وكل المشروعية، وكل منظمة التحرير، ورئاسة مجلسها الوطني، وهو الذي يدعو وهو الذي يقرر ألا يدعو؟ وهل هناك لائحة ناظمة لهكذا اجتماعات، وهل للحاضرين حق التصويت، أم المسألة تنتهي ببيان ختامي، تعقبه تحفظات؟ وهل للاجتماع رقم، يُعرف ما قبله وما بعده، أم هو مناسبة سُمعت فيها مرافعات لطلب البراءة، مع بيانات للتبرّؤ مما جرى؟

ثلاثة أسابيع، ستكون أكثر من كافية، للبرهنة على أن هؤلاء مفلسون، وأن هذا هو اجتماعهم الأخير، قبل أن يضطر الفلسطينيون إلى التجاوز عنهم.

ليس لدى قيادات الفصائل الفلسطينية ما تقدمه

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

لم يكن الاجتماع القيادي الفلسطيني الذي جرى في الثالث من سبتمبر الجاري هو الأول من نوعه، إذ شهدت الساحة الفلسطينية لقاءات ومحاولات عديدة لاستعادة وحدة الصف، تضمنت توقيع اتفاقيات، منذ اتفاق مكة (فبراير 2007) إلى اتفاقات صنعاء والدوحة والقاهرة وغزة، التي سرعان ما أصبحت مجرد حبر على ورق.

وفي الحقيقة، فلا شيء يشجع على التفاؤل من أيّ محاولة جديدة، طالما أن الطرفين المعنيين، أي "فتح" وهي السلطة في الضفة، و"حماس" وهي السلطة في غزة، لم تحسما أمرهما، بالتنازل عن مكانتهما كسلطة، أو التوجه نحو انتخابات عامة رئاسية وتشريعية، وللمجلس الوطني، وطالما أن كل واحدة منهما لا يأتي ذهابها نحو الاتفاق أو المصالحة من إدراكها لاعتبار أن وحدة العمل الفلسطيني هي ضرورة وطنية، وليس كنتيجة للضغوط الخارجية.

واضح أن دوافع اللقاء القيادي الفلسطيني في الثالث من سبتمبر الجاري، ناجم عن الشعور بأن الوضع الفلسطيني بات أكثر صعوبة وتعقيدا وانكشافا، أولا، بحكم المخاطر الناجمة عن السياسات الإسرائيلية، ولاسيما بعد قانون إسرائيل دولة قومية لليهود، وخطة ضم أجزاء من الضفة). وثانيا، انكفاء فكرة الربط بين قضية فلسطين والتطبيع مع إسرائيل، أو الأرض مقابل السلام، لصالح معادلة جديدة قوامها "السلام مقابل السلام"، بل وحتى إقامة نوع من تحالف مع إسرائيل، ما يعني تقويض مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة إلى الأنظمة العربية، وانكشاف أنها مجرد قضية للابتزاز والتوظيف والاستخدام لا أكثر. وثالثا، تخلي الإدارة الأميركية عن دورها في عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، وانكشاف أوهام القيادة الفلسطينية، التي طالما رأت فيها بمثابة راع نزيه ووسيط محايد وطرف موثوق، في تلك العملية، إذ أن تلك الإدارة أطاحت بكل المعايير والقرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين، باعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل وإضفائها مشروعية على الاستيطان ومحاولاتها تصفية حق العودة، وإغلاقها مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

على أيّ حال، فإن القيادة الفلسطينية في خطوتها تلك أتت متأخرة جدا، ولاسيما أنها لم تعد ذاتها، ولا شعبها، لمثل تلك الاستحقاقات أو التحديات الخطيرة، فهي تفتقر إلى أوراق القوة اللازمة لها لتدعيم موقفها، أو مكانتها، في الصراع ضد إسرائيل، فمنظمة التحرير باتت مهمشة، لصالح سلطة تحت الاحتلال، وهذا التهميش حصل بيد القيادة الفلسطينية ذاتها أكثر من أي طرف آخر، والفلسطينيون في الخارج، أي اللاجئون، باتوا خارج المعادلات السياسية، بعد أن انتقل مركز الثقل إلى الداخل، وبعد أن أضحت المنظمة مجرّد فولكلور فلسطيني، أو مجرّد منبر للمناسبات (عقدت الدورة العادية الـ21 للمجلس الوطني في العام 1996، في حين عقدت الدورة العادية الـ23 في 2018، أي بعد 22 عاما، علما أن الدورة الـ22 لعام 2009 كانت استثنائية وفقط لتمرير ترميم عضوية اللجنة التنفيذية). ومعلوم أن السلطة الفلسطينية في أضعف حالاتها، ليس كنتاج للانقسام فحسب، وإنما كنتاج لأفول الشرعية، للرئيس وللمجلس التشريعي (الذي تم حله قبل عام)، وبواقع ضعف مبنى الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء على صعيد المنظمة أو على صعيد الفصائل، وبحكم الفجوة بين مجتمعات الفلسطينيين والقيادة في الداخل والخارج، وغياب، أو ضعف، حواضن العمل الوطني الفلسطيني العربية والإقليمية والدولية، في الظروف والمعطيات الراهنة.

على ذلك بديهي أن تأتي نتائج اجتماع الثالث من سبتمبر باهتة، ومتأخرة، ولا مفاعيل لها، فهي تتحدث عن مجرد دعوات للمقاومة الشعبية، والإسراع في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والشراكة الوطنية، والعيش في ظل نظام ديمقراطي وسلطة واحدة، كأنها ليست هي القيادة، أو كأنها لا تتحمل كقيادة المسؤولية عن غياب أو تغييب كل تلك العناصر، والأهم من ذلك أن هذا الاجتماع القيادي نتج عنه تشكيل لجنة ستحيل الأمر إلى المجلس المركزي، ما يذكر بقرارات سابقة، ضاعت بين اللجان، أو في أدراج المجلس المركزي.

باختصار، ثمة قضايا رئيسية أخرى ينبغي الحسم فيها أهمها:

أولا، على الحركتين/ السلطتين "فتح" و"حماس"، أن تقرّا بأن استنهاض الوضع الفلسطيني يتطلب منهما أكثر من التوافق، وأكثر من مجرد الشراكة أو تقاسم السلطة، باتجاه إعادة بناء الكيانات الفلسطينية على أسس جمعية ومؤسسية، وطنية وديمقراطية وتمثيلية وكفاحية.

ثانيا، لا بدّ من إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير، إذ القول بالتفعيل وحده من دون إعادة بناء ليس كافيا، بحكم ترهل بنى المنظمة، وبالنظر إلى أهمية إدخال دماء شابة وجديدة إليها، وفي واقع الحاجة إلى تجديد شرعية هيئاتها، وإعادة صوغ الخيارات الوطنية.

لا شيء يشجع على التفاؤل طالما أن فتح وحماس لم تحسما أمرهما، بالتنازل عن مكانتهما كسلطة أو التوجه نحو انتخابات عامة رئاسية وتشريعية

ثالثا، الانتخابات هي المدخل الأسلم لحسم الخلافات حول القضايا المطروحة، وضمنها الخيارات الوطنية التي ينبغي اعتمادها، وأيضا كوسيلة لتحديد الأوزان في الساحة الفلسطينية بطريقة ديمقراطية، والقصد انتخابات للمجلس التشريعي والمجلس الوطني ورئاسة السلطة.

رابعا، لا يمكن الحديث عن اتفاق منجز دون تخلي الحركتين عن واقعهما كسلطتين، مع أجهزة أمنية وموارد مالية، واستعادتهما لطابعهما كحركتي تحرر وطني، أي تغليب طابع التحرر على طابع السلطة، وطابع الصراع مع إسرائيل على طابع الصراع الداخلي، لأنه من دون تغيير في إدراكات وثقافات الحركتين ستبقى الأزمة الفلسطينية قائمة.

خامسا، ما يجب إدراكه أن أزمة العمل الوطني الفلسطيني هي شاملة وعميقة ومعقدة، وهي ناجمة عن تقادم واستهلاك البنى الوطنية، وتآكل شرعيتها ومكانتها في مجتمعات الفلسطينيين، وتراجع دورها في الكفاح ضد عدوها، وضياع مشروعها الوطني، بعد تحولها من حركة تحرر إلى سلطة، لذا لا يمكن التعاطي مع الأمر بطريقة جزئية ومزاجية.

باختصار، فمن دون حسم القيادة الفلسطينية لما تريده، ولاسيما من دون حسمها لإمكان تغيير الطريق، وإعادة بناء البيت الفلسطيني على أسس جديدة، ومن دون مصارحتها لشعبها، فإن الوضع الفلسطيني سيصل إلى حائط مسدود، وربما يصل إلى تلك اللحظة المأساوية التي وصلت إليها الحركة الوطنية الفلسطينية التي انطلقت في الثلاثينات نتيجة قيام إسرائيل (1948)، ونتيجة لإخفاقها في إدارة كفاح شعبها آنذاك، ما أدى إلى غيابها نهائيا، في حين ظل شعبها في فراغ، بانتظار توليد حركة وطنية جديدة في ظروف مغايرة، وهو ما نجم عنه توليد الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، التي يبدو أنها ستواجه ذات المصير في حال استمرت في ما هي عليه.